



تونس، في 9 أبريل 2019،

اعلان منظمات الائتلاف من أجل العدالة الانتقالية

إن منظمات المجتمع المدني المدافعة على مسار العدالة الانتقالية، وبمناسبة عيد الشهداء، و إذ تترحم على أرواح كل شهداء تونس الأبرار فإنها تعبر عن شجبها للأوضاع الصعبة والمؤلمة التي تواجهها عائلات شهداء وجرحي ثورة الحرية والكرامة منذ سنوات من الانتظار بسبب تجاهل السلطات والجهات المختصة لملفتهم كما تؤكد بهذه المناسبة على تضامنها الكامل مع العائلات وتدعو رئيس الحكومة إلى الإفراج الفوري على القائمة النهائية للشهداء والجرحي ونشرها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

وبمناسبة نشر التقرير النهائي الشامل لهيئة الحقيقة والكرامة فإنها:

1. ترحب بنشر هذا التقرير الذي ستعمل على تعميم نتائجه على نطاق واسع و في هذا السياق، فإنها تطالب رئيس الحكومة بتسلمه ونشره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وفقاً لأحكام الفصل 67 من القانون الأساسي 53-2013.

2. تؤكد عزمها مواصلة العمل لاستكمال مسار العدالة الانتقالية طبق ما نص عليه الدستور التونسي في الفصل 148-9 والقانون الأساسي عدد 53 - 2013 المتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها، وتشدد على رفضها في هذا الإطار لأي مبادرة تشريعية من شأنها الالتفاف على مسار العدالة الانتقالية وتهديد آليته القائمة والمساس منها طبق النصوص النافذة.

3. تدعو الحكومة التونسية إلى تقديم التزام حازم وثابت بوضع خطة عمل وبرامج تطبق من خلالهما توصيات التقرير النهائي لهيئة الحقيقة والكرامة فيما يتعلق بالإصلاحات المؤسسية لضمان عدم تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم الاقتصادية، وبخصوص حفظ الذاكرة الجماعية توصلنا إلى تحقيق مصالحة وطنية منصفة.

4. تطالب بتشريك ائتلاف منظمات المجتمع المدني الممضية على هذا الإعلان و باقي أطراف المجتمع المدني المعنية بمسار العدالة الانتقالية في أية مبادرة حكومية تتعلق باستكمال مسار العدالة الانتقالية طبق القانون

عدد 53 لسنة 2013، بما في ذلك صياغة خطة العمل أو مبادرات الدولة مع شركائها الدوليين في هذا الخصوص .

5. تؤكد اعترافها بحق ضحايا الانتهاكات من الأنظمة الدكتاتورية في التعويض الفردي والجماعي وإعادة التأهيل، وتدعو الدولة إلى الوفاء بقرارات هيئة الحقيقة والكرامة في خصوص التعويضات، وتطالب لتحقيق هذا الغرض إدارة شفافة ومستقلة لصندوق الكرامة.

6. تدعو إلى إحداث مؤسسة مختصة بحفظ الذاكرة الوطنية تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية طبق ما نص عليه الفصل 68 من القانون عدد 53 لسنة 2013، وفي صورة عدم إحداثها ، فهي تطالب بتنقيح الإطار القانوني لمؤسسة الأرشيف الوطني حتى تستجيب لخصوصيات وثائق وأرشيفات العدالة الانتقالية، ولكي يتم تعزيزها وتمكينها لاحتواء وتأمين وإدارة وثائق ومستندات هيئة الحقيقة والكرامة، بحفظها مع جعلها متاحة للذاكرة الوطنية.

7. تؤكد قناعتها الراسخة بأهمية الدوائر الجنائية المتخصصة في العدالة الانتقالية كضمانة حقيقية لمسار العدالة الانتقالية و كآلية أساسية للكشف عن الحقيقة ومكافحة الإفلات من العقاب حتى يمثل المنسوب إليهم الانتهاكات أمام القضاء والمحاكمة. ولذلك فإن المنظمات الممضية ستعمل على تعزيز الدوائر الجنائية المتخصصة وتأمين مهامها و تأمين الحماية لقضاتها، بالشراكة مع المجلس الأعلى للقضاء وذلك من أجل دعم استقلالية السلطة القضائية وفقا لما يقتضيه الدستور، بما من شأنه تمكين ضحايا الانتهاكات من حقهم في العدالة والانصاف ومعرفة الحقيقة.

8. تطالب الحكومة التونسية بتحمل مسؤولياتها الكاملة في ضمان أمن قضاة الدوائر المتخصصة وصد الضغوطات والتهديدات الموجهة إليهم قبل النقابات الأمنية. ومن جهة أخرى، تطالب وزارة الداخلية بتنفيذ بطاقات الجلب الصادرة عن الدوائر الجنائية المتخصصة وفقا لمقتضيات الفصل 142 من مجلة الإجراءات الجزائية والفصل 110 من المجلة الجزائية.

9. تدعو المجلس الأعلى للقضاء إلى العمل على ضمان استقرار قضاة الدوائر المتخصصة وتمكينهم من نفس الامتيازات التي يتمتع بها زملاؤهم في الأقطاب القضائية الأخرى، و ضمان تدريبهم وتكوينهم المستمر، ومساعدة رؤساء المحاكم على وضع سياسات لإدارة المحاكم تأخذ في الاعتبار أولوية التعهد والبت في قضايا العدالة الانتقالية وفقا للقانون عدد 17 المؤرخ 12 جوان 2014.

10. تؤكد عزمها على إبراز أفضل لأهمية عمل الدوائر المتخصصة وحكمها في قضايا الانتهاكات باعتباره يندرج ضمن مسار استقلال السلطة القضائية وتموقعها كسلطة ضامنة للحقوق وللحريات تشكل الملاذ الحقيقي للضحايا للإقرار بحقهم في الانتصاف والعدالة، وتمثل الضمانة الفعلية لكامل المجتمع لعدم تكرار ماضي الانتهاكات وللقطع مع الإفلات من العقاب.

11. تعلن سعيها لوضع مبادئ العدالة الانتقالية في صدارة الاهتمام العام لبيان الارتباط الوثيق والمحدد بين سلامة الانتقال الديمقراطي و تلك المبادئ، و بأنها ستعمل على هذا الأساس على فتح نقاش جاد حول العدالة الانتقالية تزامنا مع الاستحقاقات الانتخابية والتشريعية والرئاسية لسنة 2019، وعلى مراقبة تنفيذ الإصلاحات المؤسسية تطبيقا لتوصيات التقرير النهائي لهيئة الحقيقة والكرامة من قبل اللجنة البرلمانية التي يجب ان تحدث لهذا الغرض، وذلك من خلال إنشاء منظومة رقمية لمتابعة تقدم الإصلاحات حسب المحاور، و عقد جلسات عمل بانتظام مع نواب الشعب والجهات الحكومية المعنية بخطة العمل، كما ستقوم بالتوازي بنشر معطيات المنظومة الرقمية على أوسع نطاق.

12. تجدد عزمها لمواصلة العمل المشترك على تحقيق الأهداف السامية للعدالة الانتقالية من خلال تبادل المعارف و الخبرات بين المنظمات المنتمة للائتلاف، والتنسيق الشفاف لأعمال المناصرة التي ستقوم بها في المراحل القادمة.

الجمعيات الموقعة :

- الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان
جمعية القضاة التونسيين
النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات
جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
المنظمة التونسية لمناهضة التعذيب
الجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين
البوصلة
الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية
جمعية عائلات الشهداء وجرحي الثورة، أوفياء
جمعية الكرامة
جمعية العدالة و رد الاعتبار
جمعية انصاف قدماء العسكريين
التنسيقية الوطنية المستقلة للعدالة الانتقالية
الشبكة التونسية للعدالة الانتقالية
التحالف التونسي للكرامة و رد الاعتبار
مركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية
المرصد التونسي لأماكن الاحتجاز
الفيديرالية الدولية لحقوق الإنسان
محامون بلا حدود
المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب
منظمة شهيد الحرية نبيل بركاتي
المركز الدولي للعدالة الانتقالية
هيومن رايتس ووتش
اللجنة الدولية للحقوقيين
مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الانسان
انترناشيونل ألرت
لا سلام بلا عدالة